بناء على الدعوة الواردة في المرسوم 136 لسنة 2020

الغانم: نتشرف اليوم بحضور سمو الأمير وولي عهده افتتاح الدور التكميلي الخامس

■ جدول الأعمال سيتضمن النطق السامي لصاحب السمو وكلمتي رئيسي المجلس والوزراء

مرزوق الغانم

■ سأدعو المجلس لتزكية اللجان الحالية ولن يكون هناك نقاش لأي قوانين لأنها جلسة بروتوكولية

■ ستكون هناك واحدة خاصة لمناقشة بعض القوانين في مداولتها الثانية وهي الضمان المالي والتركيبة السكانية
■ بتعمد وبتفاصيل سأوضحها مع ذكر الأسماء والمتسببين لاحقا تم عدم اكتمال نصاب اجتماع «الداخلية والدفاع»
■ يفترض بكل نائب يملك قراره أن يحضر إلى اللجنة ويعبر عن رأيه ومن ثم يرفع إلى المجلس للمناقشة

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن المجلس سيتشرف اليوم باستقبال صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد في افتتاح دور الانعقاد التكميلي بناء على الدعوة الواردة في المرسوم 136 لسنة 2020 بدعوة مجلس الأمة للانعقاد للدور العادي الخامس التكميلي للفصل التشريعي الخامس عشر.

وذكر الغانم في تصريح صحفي في مجلس الأمة امس أن جدول الأعمال سيكون النطق السامي لصاحب السمو، وكلمة رئيس المجلس، وكلمة سمو رئيس مجلس الوزراء، وبعد ذلك انتخاب أمين السر والمراقب وأعضاء اللجان الدائمة، مبينًا "سأدعو المجلس لتزكية اللجان الحالية نظرًا لقصر المدة، ولن يكون هناك نقاش لأي قوانين في هذه الجلسة البروتوكولية".

وأضاف الغانم أنه بناء على دعوة من الرئاسة ستكون هناك جلسة خاصة لمناقشة بعض القوانين في مداولتها الثانية وهي الضمان المالي والتركيبة السكانية، والقوانين التي انتهت منها اللجان ورفعت للمجلس وهي قانون المعاقين واللائحة الداخلية للمجلس، بالإضافة إلى تقارير اللجان عن طلبات التحقيق واللجان الأخرى وجميع الكتب الصادرة من الحكومة للمجلس والكتب الصادرة من المجلس للحكومة وذلك لإحالتها إلى الجهات المختصة.

من جهة أخرى قال الغانم "من المفترض أن يكون قانون البدون ضمن قوانين الجلسة الخاصة ولكن بتعمد وبتفاصيل سأوضحها مع ذكر الأسماء والمتسببين بعد الدور التكميلي إن شاء الله، تم عدم اكتمال نصاب اجتماع لجنة الداخلية والدفاع حتى لا تبت في هذا التقرير".

وأكد الغانم أنه يفترض بكل نائب يملك قراره أن يحضر إلى اللجنة ويعبر عن رأيه سواء بالرفض أو الموافقة ومن ثم يرفع إلى المجلس ويناقش هذا الأمر في قاعة عبد الله السالم، ويتحدث صاحب الرأي بالحجج والأسانيد التي يملكها وبالنهاية يكون التصويت للمجلس.

وأضاف الغانم" محاولة قبر هذا الموضوع ومنعه من الوصول إلى قاعة عبدالله السالم سيكون لي حديث عنه بعد دور الانعقاد التكميلي إن شاء الله وسأوضح من المتسبب ولماذا؟ بمن فيهم بعض النواب الذين كانوا أساسًا موقعين على هذا القانون إلا أنه للأسف خضعوا لبعض التأثيرات الخارجية مما تسبب في عدم اكتمال نصاب اللجنة".

وقال الغانم في ختام تصريحه إنه بعد الجلسة الخاصة بمناقشة القوانين ستكون هناك جلسة بروتوكولية ختامية بناء على المرسوم رقم (145) بفض دور الانعقاد.

على إثر انفضاض اجتماع اللجنة لعدم وجود نصاب

مشروع قانون «البدون» يثير الجدل بين نواب مجلس الأمة

أحمد الفضل

عبدالله الكندري

■ الفضل: عدم انعقاد «الداخلية والدفاع» للمرة الثالثة يعطل حل قضية المقيمين بصورة غير قانونية

■ عبدالله الكندري: ملف البدون «مرهق» ويجب حله وفق الأطر القانونية

أدلى عدد من النواب بتصريحات متضاربة أمس تعليقا على عدم اكتمال نصاب لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية ، خاصة أنها كانت ستناقش ملف قضية البدون ، وكان من المتوقع أنها سترفع تقريراً للمجلس برأيها النهائي سواء بالرفض أو الموافقة .

في هذا السياق استغرب النائب أحمد الفضل عدم انعقاد لجنة الداخلية والدفاع للمرة الثالثة على التوالي بسبب فقدان النصاب رغم إدراج 6 اقتراحات بقوانين مهمة موقعة من 19 نائبًا بشأن حل قضية المقيمين بصورة غير قانونية، على جدول أعمال اللجنة.

وقال الفضل في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن اجتماع لجنة الداخلية والدفاع امس حضره نائبان فقط رغم وجود عدد من النواب الآخرين أعضاء اللجنة في المجلس لإجراء المسحات الخاصة بفيروس (كورونا) تمهيدًا لحضور جلسة الغد، إلا أنهم تعمدوا عدم حضور اجتماع اللجنة.

وأشار الفضل إلى أن اللجنة لم تكن ستنظر في اقتراح بقانون واحد فقط بل 6 اقتراحات مطالبًا النواب الأعضاء بضرورة الحضور والموافقة أو رفض الاقتراحات بدلًا من تعطيل عمل اللجنة .

وقال الفضل إن النائب حر فيما يبديه من مواقف داخل قبة عبدالله السالم، لكن ليس من حقه تعطيل أعمال اللجنة لثلاث مرات على التوالي وعدم حل مشكلة عالقة منذ الستينات والأمل الوحيد فيها هو مناقشة هذه القوانين وإقرارها أيًا كانت القوانين .

وأوضح الفضل أن حل قضية (البدون) أمر مهم وله علاقه بالشأن الأمني في البلاد كما يهم أصحاب القضية خاصة المستحقين من حملة إحصاء 1965 بالإضافة إلى أبناء الكويتيات الذين يبلغ عددهم 12 ألفًا .

من جانب آخر قال الفضل إن ما أثاره حول إصابة بعض المواطنين والوافدين الذين يتعالجون من (كورونا) بجراثيم وتسمم في المستشفيات ليس وليد اللحظة إنما هو أمر موجود منذ سنين.

وقال الفضل إن ما ذكره يهدف منه إلى معالجة القضية وتجنبها، مشيرًا إلى ضرورة فتح تحقيق فيما ذكره في هذا الشأن وإنقاذ ما تبقى من أرواح.

من جهته استغرب النائب عبدالله الكندري إصرار البعض على معالجة ووضع حل نهائي لقضية المقيمين بصورة غير قانونية خلال 10 دقائق في اجتماع للجنة الداخلية والدفاع، مؤكدًا أن هذه القضية مهمة وقديمة جدًا ومرهقة ويجب حلها وفق الأطر القانونية.

وقال الكندري في تصريح صحفي بمجلس الأمة إنه من غير المعقول عدم دعوة النواب مقدمي الاقتراحات وممثلي السلطة القضائية، والجهات الحكومية وجمعيات النفع العام للاستماع إلى آرائهم فيما يخص الاقتراحات المقدمة بشأن تلك القضية.

ولفت الكندري إلى أن عمر هذه القضية يتجاوز الستين عامًا ومن المستغرب نقاشها في آخر 24 ساعة من عمر المجلس، مبينًا أن نصاب لجنة الداخلية والدفاع حال دون تناول تلك القضية.

وأشار إلى أنه من ضمن النواب الموقعين على أحد الاقتراحات بقوانين التي تهدف لإيجاد حل لمشكلة المقيمين بصورة غير قانونية، مشددًا على ضرورة إيجاد حل لهذه القضية وفقًا للأطر القانونية.

وأكد الكندري تحفظه على بعض الاقتراحات بقوانين المقدمة من قبل بعض النواب، مشددًا على ضرورة الاستماع إلى السلطة القضائية كونها لها اختصاص أصيل فيما يخص هذه الاقتراحات بقوانين.

وبين أن قضية (البدون) مهمة جدًا، ويجب مناقشتها بشكل جدي في المجلس القادم، معربًا عن تخوفه من إقرار القانون ومن ثم الطعن عليه والحكم بعدم دستوريته وإبطاله.

عملًا بالمادة 76 من اللائحة الداخلية

الدمخي: تقدمت بطلب لمناقشة اقتراحات تعديل قانون تحديد الدوائر الانتخابية والتصويت عليها بالمداولتين في جلسة اليوم

عادل الدمخي

■ تقديم الطلب بهذا الوقت خطوة لتصحيح المسار وتغيير المشهد وإتاحة حرية أكبر للناخب في الاختيار

قال النائب د.عادل الدمخي إنه تقدم مع عدد من النواب بطلب إلى رئيس مجلس الأمة عملا بالمادة ٧٦ من اللائحة الداخلية بسحب الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل المادة الثانية من القانون رقم 42 /2006 الخاص بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية من اللجنة المختصة ومناقشتها في جلسة المجلس غدًا بعد بند انتخاب مراقب المجلس مباشرة.

وأضاف الدمخي في تصريح صحفي في مجلس الأمة امس أن الطلب تضمن سحب الاقتراح المقدم بتاريخ 15 /01/ 2017 الذي تقدم به مع النواب محمد هايف ومحمد المطير ونايف المرداس وكذلك الاقتراح المقدم في تاريخ 02 /02/ 2017 من النائب صالح عاشور وكذلك الاقتراح المقدم في تاريخ 24/ 10 / 2019 من النواب عبدالله الكندري ومحمد هايف وأسامة الشاهين والدكتور بدر الملا وعمر الطبطبائي.

وبين أنه تم طلب سحب هذه الاقتراحات من اللجنة المختصة لأنها لم تناقشها وتدرسها أو تدعو لاجتماع لبحثها، على أن يناقشها المجلس ويقرها بالمداولتين وفقًا لنص المادة ١٠٤ من اللائحة الداخلية للمجلس في جلسة الغد بعد بند انتخاب مراقب المجلس مباشرة، وأن يقدم الطلب على ما سواه كما يتم التصويت نداء بالاسم.

وأوضح أن تقديم الطلب بهذا الوقت خطوة لتصحيح المسار وتغيير المشهد وإتاحة حرية أكبر للناخب في الاختيار.

وقال الدمخي إنه ردًا على التساؤل عن سبب إثارة موضوع تعديل قانون الانتخاب بعد ٤ سنوات هو أن الأمر نفسه ينطبق على إثارة قانون (البدون) بعد ٤ سنوات، كما سبق للحكومة والمجلس أيضا تقديم قوانين بطريقة مباغتة في هذا المجلس وفي مجالس سابقة.

وأوضح أن هذا الأمر جزء من تكتيك العمل السياسي واستغلال الفرصة لإلغاء نظام الصوت الذي حاربه الجميع وأثبت أنه ينتج مجالس لا تستطيع محاربة الفساد، لافتًا إلى أن تغيير قانون الصوت سيكون له أكبر الأثر في تقليل الفساد وإتاحة فرصة أكبر للإصلاح.

وأضاف " نحن اليوم في عهد جديد وسمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد – رحمه الله وغفر له – كان يقول من يريد تعديل قانون الصوت الواحد يستطيع يفعل ذلك من خلال مجلس الأمة". وتابع الدمخي " واليوم مع العهد الجديد وتغيير المشهد السياسي ولإثبات أننا فعلًا نسعى للتغيير يجب على الحكومة أن يكون لها موقف محايد وتترك حسم القرار للأمة".

وختم قائلًا " باختصار وبوضوح تام المجلس هو الأداة لتحقيق كل ما تحتاجه الكويت ولن نستطيع ذلك إلا باسترجاعه وجمع الصفوف والاتحاد على هذا الهدف".